

٧



الجمهورية العربية السورية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الجمعة ٢٥ صفر سنة ١٣٩٠ هـ . الموافق ١ ايار سنة ١٩٧٠ م . العدد ٢٢٣٩

القرى

صفحة

٧٠٩	قانون معدل لقانون التقاعد المدني	قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٠
٧١٠	نظام المياه البلدية الريه	نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٠
٧١٤	نظام توزيع الوحدات الزراعية لمشاريع الري في المناطق الشرقية والجنوبية	نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٠
٧١٦	نظام معدل لنظام الخدمة المدنية	نظام رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠
٧١٨	الاتفاقيات	
٧٢١	قرارات رقم (١٠ و ١١ و ١٢) صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	

نحو (سنة الفقه) من (سنة الفقه) الهجرية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/٤/١٩٧٠
نصادق- بمقتضى المادة ٣١ من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ
المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون التقاعد المدني

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصيل بشطب الفقرة (و) منها واعادة ترقيم الفقرات اللاحقة على هذا الاساس .

المادة ٣ - تعدل المادة (٧) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية الى اخرها :-

هـ - الخدمة التي يقضيها الموظف معارا (خارج المملكة الاردنية الهاشمية) .

١٥/٤/١٩٧٠

رئيس مجلس الوزراء

قاضي القضاة ووزير الاوقاف نائب رئيس الوزراء نائب رئيس الوزراء رئيس الوزراء
والشؤون والمقدسات الاسلامية ووزير الدفاع ووزير الخارجية ووزير الشؤون

وزير الثقافة والاعلام وزير الانشاء والتعمير وزير وزير
والسياحة والآثار وزير النقطة المالية الاقتصاد الوطني
صالح ابو زيد صبحي امين عمرو يعقوب معمر سامي جوده

وزير وزير الداخلية للشؤون البلدية وزير وزير
الصحة والقروية ووزير الداخلية بالوكالة الزراعة التربية والتعليم
عبد السلام المجالي موسى ابو الراغب سامي ايوب دوقان الهادي

وزير وزير وزير وزير
العدل المواصلات الاجتماع الاشغال العامة
جمال ناصر برهان كمال اميل الفوري رشيد عريقات

نحو (سنة الفقه) من (سنة الفقه) الهجرية

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ :-
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٠ .
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٠

نظام المياه لبلدية الربه

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المياه لبلدية الربه لسنة ١٩٧٠) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يقدم طلب الاشتراك بالمياه على النموذج الخاص مقابل مائة فلس .

المادة ٣ - بعد اجازة الطلب من دائرتي الصحة والهندسة يستوفي من الطالب مبلغ دينارين يقيد كتأمين للمشارك
لنهاية مدة اشتراكه على انه في حالة تقصيره في تسديد اثمان المياه المطلوبة منه يقتطع المبلغ المتحقق من
هذه السلفة وفي حالة بقاء مبلغ منها عند انتهاء اشتراكه يرد اليه كما يستوفي مبلغ خمسمائة فلس كرسوم
ايصال ومبلغ دينار كرسوم تأسيس .

المادة ٤ - يكون الاشتراك بالمياه بحساب المتر المكعب وتعيين الكمية المستهلكة بواسطة عداد يجري تجهيزه وتركيبه
من قبل البلدية في الموضع الذي تراه مناسباً من محل المشترك ضمن صندوق حديدي لحفظ العداد .
يحظر على المشترك احداث اي تبديل في موضع العداد او فك الاختتام واستعمال اداة او اي نوع من
المفاتيح بقصد اجراء تغيير او تبديل من اي نوع كان في اوضاع العداد او الصندوق الحديدي .

المادة ٥ - على المشترك تهيئة العداد والصندوق الحديدي الخاص وتستوفي البلدية منه خمسمائة فلس رسماً لتركيب
العداد والصندوق .

المادة ٦ - يعتبر ما يسجله العداد دليلاً على صحة كمية مقطوعة المياه المستهلكة ، واذا شك المشترك في صحة تسجيل
العداد فعليه ان يعلم البلدية خطياً بذلك وتستوفي البلدية مبلغ (١٥٠) فلساً اجرة فحص العداد غير ان
هذا المبلغ يرد الى المشترك اذا اثبت ان العداد كان غير صالح او انبه لا يسجل الاستهلاك الصحيح
وبعكس ذلك فان هذا المبلغ يعتبر ايراداً للبلدية .

هكذا من المأهول

المادة ٧ - لرئيس البلدية حق تقدير الكمية المستهلكة من الماء عن المدة التي يظهر ان عطلا قد طرأ فيها على العداد وسبب عدم تسجيل كمية الماء المستهلكة او ادى الى تسجيل كمية اكثر مما ينتظر ان يستهلكه المشترك في بحر تلك المدة ويبنى التقدير إما بنسبة المدة الماثلة فيما اذا كان المستهلك مشتركاً او تقديراً اذا كان مشتركاً وليس له استهلاكات سابقة ويبنى التقدير الاخير على عدد الغرف وملحقات المنزل ويكتسب هذا التقدير شكله القطعي بالصورة التي يقررها المجلس البلدي اذا عارض المشترك في قبول التقدير الواقع من قبل رئيس البلدية .

المادة ٨ - يتحمل المشترك كافة نفقات تمديدات المواسير اللازمة من الخطوط الرئيسية لغاية ربطها بالعداد داخل محل المشترك ويعتبر جميع ما يركب او يمدد من المواسير وتوابعها ابتداء من جهاز العداد الى خارج محل المشترك ملكاً للبلدية وجزءاً متصلاً لشبكة المياه والبلدية الحق باستعمالها لمصلحتها او تغييرها او نقلها من مكان لآخر بالكيفية التي تراها مناسبة دون ان يكون لاحد حق الاعتراض على ذلك .

المادة ٩ - اذا كانت التمديدات من الخطوط الرئيسية تصلح لخدمة اكثر من مشترك واحد فعلى البلدية ان تقسم نفقات التمديدات بين المشتركين بالتساوي او بنسبة طول الانابيب التي تخدم مصلحة كل واحد منهم .

المادة ١٠ - على المشترك الذي يريد قطع اشتراكه بالماء نهائياً ان يعلم البلدية خطياً قبل عشرة ايام من تاريخ قطع اشتراكه لتتمكن من حصر الكميات التي يكون قد استهلكها وحسابته عنها واذا انتهت مدة اشتراكه ولم يعلم البلدية عن رغبته قطع الاشتراك يبقى الاشتراك قائماً .

المادة ١١ - يجوز نقل اشتراك المياه من شخص الى اخر شريطة قيام المشترك الجديد بتقديم طلب الاشتراك الى البلدية وتوقيع الاتفاقية وفقاً للمادة الثانية من هذا النظام ولا يستوفى في هذه الحالة من المشترك الجديد سوى (٢٥٠) فلساً فقط رسوم نقل الاشتراك .

المادة ١٢ - يحق لموظفي البلدية المفوضين بالدخول بعد الاستئذان الى محل المشترك في اي وقت ما بين الساعة الثامنة صباحاً والرابعة بعد الظهر لغايات قراءة العداد او فحصه او الكشف على التمديدات ، ولا يسمح لغير موظفي البلدية المفوضين بفتح العدادات او نقلها من موضع الى اخر او اضرار المياه . وعلى المشترك تسهيل مهمة هؤلاء الموظفين .

المادة ١٣ - البلدية غير مسؤولة عن قطع المياه بسبب وقوع حوادث مفاجئة في الآلات او المحركات او التمديدات او الخطوط الرئيسية ، والبلدية بحق قطع المياه عن المشترك طول المدة اللازمة لاجراءات التصليح . الا انه يتوجب على البلدية اعلام المشتركين مسبقاً اذا كان قطع المياه تم بارادتها .

المادة ١٤ - للبلدية قطع المياه عن محل المشترك لاي سبب من الاسباب التالية :

- أ - لم يدفع اثمان المياه المستحقة عليه خلال شهر من تبليغه اشعاراً بذلك .
- ب - قصر في دفع النفقات المتحققة مقابل اضرار المياه لعقاره .
- ج - عبث بتمديدات المياه او العداد لغرض سرقة المياه .
- د - عارض موظف البلدية المسؤول في فحص او تفتيش او قراءة العداد

أ - لم يسمح للغير بمد انابيب تزويد من انابيب التزويد الخاصة به .

و - خالف شؤون الصحة .

ز - تأخر في تطبيق اي بند من بنود اتفاقية الاشتراك .

ح - استعمل بعض الانابيب او القطع التي من شأنها ان تعيد المياه الى الانابيب الرئيسية .

ط - تخلف عن تسديد ثمن المياه المستهلكة من قبله في عقار آخر غير العقار الذي يشغله .

المادة ١٥ - اذا قطعت المياه من محل المشترك لاي سبب من الاسباب المذكورة في المادة (١٤) من هذا النظام فانه لا يعاد ايصالها الا بعد دفع رسم قدره (٥٠٠) فلس .

المادة ١٦ - يعاقب وفقاً لقانون البلديات او اي قانون يقوم مقامه كل من يرتكب احدى المخالفات التالية :

أ - الاتلاف او العبث او الحاق الضرر بأي شيء يتعلق بمنشآت مشروع المياه ولوازم شبكة المياه وتمديداتها .

ب - سحب المياه بطريقة غير مشروعة .

ج - العبث بعداد المياه بشكل يجعله غير قابل لتسجيل الاستهلاك الحقيقي من المياه

د - ان يفتح او يغلظ بلا دأع اي قفل او حنفية او محبس او منهل او ما شابهها من اجهزة مشروع المياه .

هـ - ان يقوم بأي عمل من شأنه ان يسبب تلويث المياه او اعاقه جريها .

و - ان يعبث بخطوط المياه بأي طريقة كانت وان يقوم بتحويل المياه من اي مكان الى آخر بدون موافقة البلدية .

المادة ١٧ - البلدية غير مسؤولة عن تأمين اي ضغط معين او كمية معينة من المياه للمستهلكين كذا ان البلدية غير مسؤولة عن اي اضرار تنتج عن اي تعطيل في المشروع او عدم توفير المياه للمستهلكين .

المادة ١٨ - على المشترك الذي ينتقل من محله ويرغب بقطع اشتراكه ان يعلم البلدية خطياً .

المادة ١٩ - البلدية مسؤولة عن قراءة العدادات وتحصيل اثمان المياه .

المادة ٢٠ - يجوز للبلدية تخصيص محل لبيع الماء للغير المشتركين بواسطة ابواب خاص بالسعر الذي يقرره المجلس .

المادة ٢١ - تستوفي البلدية اثمان المياه من المشتركين ضمن منطقة البلدية حسب التعرفة التالية :

- أ - ١٠٠ فلس للمتر المكعب مهما بلغت المقطوعة .
- ب - ٨٥ فلساً للمتر المكعب من المياه التي تستهلكها اماكن العبادة .

ج - يكون الحد الأدنى للمشاركين (١٥٠) فلما ولس نقص الاستهلاك عن ذلك في الدورة الواحدة ومدتها شهر واحد .

د - تستوفي البلدية من المشترك (٥٠) فلما شهريا رسم قراءة العداد وتكون عملية اصلاحه على نفقة المشترك اما صيانتة فعلى البلدية .

المادة - ٢٢- يلغى اي نظام او تعليمات سابقة الى المدة الذي تتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

١٩٧٠/٤/١٣ .

أحمد بن طلال

قاضي القضاة ووزير الارواق والشؤون والمقتضيات الاسلامية عبد الله غوشه	نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد طوقان	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية بهيجت التلهوني	رئيس الوزراء بهيجت التلهوني
--	--	--	-----------------------------------

وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير وزير القنصل صبيحي امين حمرو	وزير المالية يعقوب معمر	وزير الاقتصاد الوطني سامي جوده
---	---	-------------------------------	--------------------------------------

وزير الصحة موسى ابو الراغب	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية ووزير الداخلية بالوكالة سامي ايوب	وزير التربية والتعليم ذوقان المنداوي
----------------------------------	---	--

وزير العدل جمال لاصر	وزير المواصلات برهان كمال	وزير الاشغال العامة رشيد عريقات
----------------------------	---------------------------------	---------------------------------------

بسم الله الرحمن الرحيم
في المملكه الاردنيه الهاشميه

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٠
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٠

نظام توزيع الوحدات الزراعية لمشاريع الري في المناطق الشرقية والجنوبية

صادر بمقتضى المادة (٦٨) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام توزيع الوحدات الزراعية لمشاريع الري في المناطق الشرقية والجنوبية لسنة ١٩٧٠) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

أ - تعني عبارة (منطقة المشروع) اية منطقة ري يقرر المجلس من حين لآخر شمولها باحكام هذا النظام ويعين احد اثباتها واوصافها وتكون مشروعا قائما بذاته .

ب - تعني كلمة (مزارع) الشخص المرشح لتملك وحدة زراعية بمنطقة المشروع ، والذي اجتاز المرحلة الاولى من التدريب على الاعمال الزراعية باشراف وزارة الزراعة .

المادة ٣ - أ - تعين السلطة مساحات الوحدات الزراعية المروية واشكالها ضمن منطقة المشروع بحيث لا تقل مساحة الوحدة الواحدة عن ٢٥ دونما تقريبا .

ب - لا يجوز تجزئة اية وحدة زراعية الى قطع متعددة تقل مساحة اي منها عن الحد الأدنى المقرر في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٤ - يتم اختيار المرشحين للعمل كمزارعين متدربين في منطقة المشروع من قبل لجنة تسمى (لجنة انتقاء المرشحين) تتألف من المحافظ رئيسا ويمثل عن كل من مديرية الامن العام ، وزارة الزراعة ووزارة الشؤون الاجتماعية ، سلطة المصادر الطبيعية ، دائرة الاراضي والمساحة اعضاء .

تقوم هذه اللجنة باعداد قوائم باسماء المرشحين للعمل كمزارعين متدربين لغرض تملكهم وحدات زراعية بمنطقة المشروع شريطة ان لا يقل عددهم عن ضعف عدد الوحدات الزراعية المعدة للتوزيع بكل مشروع على حدة ، مع بيان الوضع الاجتماعي لكل مرشح .

المادة ٥ - تختار وزارة الزراعة العدد الملائم من قوائم المرشحين للعمل كمزارعين متدربين في المشروع ، بحيث لا يقل عددهم عن عدد الوحدات الزراعية المعدة للتوزيع .

هكذا من المأهول

المادة ٦ - يتم تملك الوحدات الزراعية للمرشحين الذين اختارهم وزارة الزراعة بعد انقضاء فترة التدريب على الاعمال الزراعية لمدة خمس سنوات وفق برنامج فني تضعه وزارة الزراعة يطبق على مرحلتين :
أ - المرحلة الاولى : مدتها عامان .

يعمل المرشح خلالها بالمشروع كمتخدم لدى وزارة الزراعة مقابل اجور يومية تدفعها وزارة الزراعة وتكون المحاصيل الزراعية خلال هذه المرحلة ملكا لوزارة الزراعة .
ويحق لوزارة الزراعة بهذه الفترة استبعاد اي مزارع من المشروع اذا ثبت لها انه غير كفء بتملك وحدة زراعية على ان يستعاض عنه باخر ممن قوائم المرشحين للعمل كمزارع متدرب بالمشروع .

ب - المرحلة الثانية - مدتها ثلاثة اعوام .

تؤجر السلطة بناء على تنسيب من لجنة انتقاء المزارعين وقرار من المجالس الوحدات الزراعية المعدة لتوزيع لمدة ثلاثة اعوام الى المزارعين الذين اجتازوا المرحلة الاولى من التدريب باشراف وزارة الزراعة .
يبدل ايجار سنوي يحدد بقرار من المجلس بالانضافة الى اثمان المياة التي تقررها السلطة مقابل تشغيل وإدارة اجهزة شبكة الري ويكون الناتج خلال مدة الاجارة ملكا للمزارع الذي يقوم باستغلال الوحدة الزراعية تحت اشراف وزارة الزراعة .

ويحق للسلطة نسخ الايجار وفق احكام الفقرة (ج) من المادة ٢٣ من قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ على ان تؤجر الوحدة التي تم فسخ عقد ايجارها الى احد المرشحين ممن اجتازوا المرحلة الاولى من التدريب طبقا لاحكام هذه الفقرة .

المادة ٧ - تقوم السلطة بتخصيص وحدة واحدة من الوحدات الزراعية المعدة لتوزيع في كل مشروع على حدة الى كل مزارع من المزارعين الذين اكملوا فترة التدريب بمرحلتها وذلك بناء على تنسيب من لجنة انتقاء المزارعين وقرار من مجلس السلطة .

وتحدد اثمان الوحدات الزراعية وطريقة استرداد اثمانها بقرار من المجلس وفق احكام الفقرة (د) من المادة (٢٣) من قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية رقم (١٢) لسنة ١٩٦٨ .

١٣/٤/١٩٧٠

احمد بن طلال

قاضي القضاة ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
عبد الله غوشه	وزير الدفاع	وزير الخارجية	السيد هادي
وزير الثقافة والاعلام والسياحة والاثار	وزير الانشاء والتعمير	وزير النقل	وزير الاقتصاد الوطني
صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمرو	يحيى معمر	سامي جودة
وزير الداخلية	وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير الداخلية	وزير الزراعة
موسى ابو الراغب	سليم ابو	سليم ابو	سليم ابو
وزير الشؤون الاجتماعية	وزير الشؤون الاجتماعية	وزير الشؤون الاجتماعية	وزير الشؤون الاجتماعية
جمال ناصر	جمال ناصر	جمال ناصر	جمال ناصر

نظام العمل في الزراعة

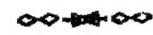
بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢/٤/١٩٧٠ .

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠

نظام عمل نظام الخدمة المدنية



المادة ١ - يسمي هذا النظام (نظام عمل نظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع النظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في الفقرات (أ ، ب ، ج) من المادة (١٧) من النظام الاصلي وما طرأ عليها من تعديلات ويستعاض عنه بما يلي :

أ - ١ - ١٨٠ دينار في الشهر رئيسا محكمة التمييز

٢ - ١٨٠ دينار في الشهر اذا اشغل احدى الوظائف التالية وزير سابق :

رئيس ديوان الخاسبة
رئيس ديوان الموظفين
نائب رئيس مجلس الاعمار
نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية

٣ - اذا لم يشغل احدى الوظائف المذكورة في البند (٢) من هذه الفقرة وزير سابق يقرر مجلس الوزراء مقدار راتب الوظيفة على ان لا يزيد على (١٨٠) دينار .

ب - ١ - ١٤٠ دينار في الشهر :

المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء
رئيس التيارات العامة
عضو محكمة التمييز

٢ - ١٥٠ ديناراً في الشهر اذا اشغل إحدى الوظائف المذكورة في البند (١) من هذه الفقرة وزير سابق .

ج - ١ - ١٨٠ ديناراً في الشهر اذا اشغل وظيفة سفير رئيس وزراء سابق .

٢ - ١٣٠ ديناراً في الشهر من اشغل وظيفة سفير (رتبة أ) .

٣ - ١٢٠ ديناراً في الشهر

السفير (رتبة ب)

المحافظ في وزارة الداخلية

المستشار الحقوقي ومحامي الخيرية في وزارة المالية .

٤ - ١٥٠ ديناراً في الشهر اذا اشغل وظيفة محافظ (في وزارة الداخلية) وزير سابق .

١٩٧٠/٤/٢٢

أحمد بن طلال

قاضي القضاة ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
عبدالله غوشه	أحمد طوقان	عبد المتعم الرفاعي

وزير الثقافة والاعلام والسياحة والاثار	وزير الاشغال العامة	وزير الثقافة والاعلام	وزير الشؤون
صالح ابو زيد	صباحي امين عمرو	سامي جودة	صالح المعشر

وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة
رشيد عربيات	عبد السلام الخياي	سامي ايوب	ذوقان الهنداوي

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الداخلية	وزير الداخلية	وزير الداخلية
وصلي عنبتاوي	نجيب الرشيدات	علي الحيساري	جمال ناصر

الاتفاقيات

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٩٦ تاريخ ١٩٧٠/٤/٨ المتضمن الموافقة على الاتفاق الثقافي والاعلامي المئوي عقده بين المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الكويت بشكله التالي وتفويض معالي السفير الاردني في الكويت بالتوقيع على الاتفاق المذكور .

مشروع الاتفاق الثقافي والاعلامي

بين

المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الكويت

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة الكويت تقرراً منها بأن التراث الثقافي العربي المشترك يؤلف جزءاً هاماً من تاريخ شعبيهما . وحرصاً منها على ان يساهم شعبيهما في اقامة صرح حضارة عربية حديثة جذيرة بماضيها عتقة للاهداف والمثل الواحدة التي يعمل لها ابناء العروبة في مختلف ميادين الثقافة والعمره والابداع . فقد قررتا عقد هذا الاتفاق تنظيمياً لأوجه التعاون بينهما في المجالات الثقافية والعلمية والفنية .

المادة الاولى

يعمل الطرفان المتعاقدان على انماء التعاون بين بلديهما وتعزيزه في مختلف ميادين الثقافة والتربية والعلوم والفنون كما يعملان على تبادل المعلومات ونتائج الخبرة والتقدم في الميادين المذكورة، ويتعهدان بتشجيع الجهود التي تستهدف التعريف بثقافة البلد الآخر .

المادة الثانية

يعمل الطرفان المتعاقدان على تقريب المناهج التعليمية في بلديهما بغية الوصول الى توحيدها وعلى التوسع خاصة بتدريس تاريخ البلاد العربية وجغرافيتها وانظمتها والتعريف برجال العرب في الميادين القومية والثقافية والعلمية والفنية والادبية .

المادة الثالثة

أ - يضع كل من الطرفين تحت تصرف الآخر منحة دراسية للاستفادة منها حسب القوانين المرعية في بلديهما في الجامعات ومؤسسات التعليم المختلفة من علمية وفنية ورياضية، وصحية واجتماعية وغيرها، ويمرر ذلك عن طريق الجهات الرسمية في البلدين .

ب - يخضع مبعوثو كل من البلدين الى البلد الآخر لنظام البعثات المعمول به في بلده .

المادة الرابعة

يحدد الطرفان المتعاقدان المبادئ والشروط الواجب توفرها بغية عقد اتفاقيات خاص بمعادلة الشهادات الدراسية الرسمية بينهما .

هكذا من المأهول

المادة الخامسة

يتبادل الطرفان المتعاقدان ، ضمن شروط يتفقان عليها الاثنتان ، المعلمين من مختلف مراحل التعليم للتدريس والقاء المحاضرات والقيام بالدراسات ، كما يتبادلان دعوة العالمين والباحثين والمفكرين .

المادة السادسة

يشجع الطرفان المتعاقدان على قيام انتاج مشترك في الميادين الثقافية والعلمية على ان تحدد شروط هذا الانتاج المشترك وشروطه في اتفاق خاص .

المادة السابعة

تتعاون الحكومتان في ميدان التعليم المهني بغية تثبيت دعائم النهضة الاقتصادية في كل منهما .

المادة الثامنة

يعمل الطرفان المتعاقدان على : -

- ١ - توثيق التعاون بين مؤسسات بلديهما الثقافية والعلمية والفنية وتبادل المجلات والكتب والدوريات والوثائق التاريخية والفهارس وصور المخطوطات والاثار ذات النسخ المتعددة ، والتجارب في تنظيم المتاحف وترميم الآثار .
- ٢ - تبادل المعلومات في مجال التأليف والنشر وتنسيق العمل في ميدان الترجمة وتيسير دخول الكتب المطبوعة في احد البلدين الى البلد الآخر .
- ٣ - عقد دورات تدريبية وندوات ومؤتمرات للاستفادة والمعلمين ليقفوا فيها على تطور بلديهما ولتبادروا القضايا التربوية والتعليمية .
- ٤ - تنظيم رحلات جماعية متبادلة للاستفادة والمعلمين والطلاب وتيسير تبادل الزيارات بين المؤسسات العاملة في المجالين الثقافي والفني .

المادة التاسعة

- ١ - يعمل الطرفان على تسهيل وتشجيع اقامة المعارض الفنية والثقافية والمهرجانات في بلديهما كما يتبادلان دعوة الفنانين والفرق الموسيقية والمسرحية والفنية .
- ٢ - يتبادل الطرفان زيارات الاشخاص الوفود بهدف تبادل الخبرات والدراسات والتعرف على النواحي الاعلانية لدى الطرف الاخر .

المادة العاشرة

يتبادل الطرفان المتعاقدان الافلام السينمائية والتسجيلية والاعلامية والسياحية والثقافية والعلمية والتربوية والتوجيهية وكل تلك المطبوعات والنشرات والشرائح الملونة التي تصور معالم البلد الاخر وتقدمه وحضارته . كما يتبادلان الخبرة السينمائية ويشجعان على اقامة انتاج مشترك لبعض الافلام السينمائية .

المادة الحادية عشرة

يشجع الطرفان المتعاقدان على اقامة مباريات بين الفرق الرياضية في بلديهما ، وتبادل الزيارات بين المؤسسات الاجتماعية والرياضية ، ونوادي الشباب بمختلف انواعها .

المادة الثانية عشرة

- ١ - يتعاون الطرفان المتعاقدان في مجالات الاذاعة والتلفزيون وتبادلان البرامج الاذاعية والتلفزيونية في مختلف المجالات كما يتبادلان الخبرات الفنية والاشرة الاخبارية والبرامج الخاصة للتعريف بالبلد الاخر في مختلف النواحي الاجتماعية والثقافية والفنية .
- ٢ - ويعتبر كل طرف مسؤولاً عن حقوق الملكية الادبية والفنية بالنسبة للمواد التي يزود بها الطرف الآخر .

المادة الثالثة عشرة

يشجع الطرفان التعاون المباشر بين وكالات الانباء وتقابات وجمعيات الصحفيين في البلدين .

المادة الرابعة عشرة

بغية تنفيذ هذا الاتفاق يعين كل من الطرفين المتعاقدين ممثلين له ، يضعون بتفويض من حكومتهم مشروعات برامج تنفيذية سنوية او دورية .

المادة الخامسة عشرة

يقدم هذا الاتفاق للمصادقة عليه حسب القوانين المرعية في كل من البلدين ، ويدخل حيز التنفيذ اعتباراً من يوم تبادل التصديق عليه .

ويظل قائماً ما لم يبلغ احد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر خطياً برغبته في انهاء او تعديله ولا يكون الانهاء ساري المفعول الا بعد مرور سنة واحدة من تاريخ التبليغ .

وقع هذا الاتفاق في

في اليوم

الموافق

من نسختين أصليتين باللغة العربية احتفظ كل طرف بأحدهما

ولكل منهما حجية كاملة .

عن حكومة

عن حكومة

دولة الكويت

المملكة الاردنية الهاشمية

هكذا من المراحل

قرار رقم (١٠)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٠/٣/١٤ رقم ت/٢١٨٥/٩ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير احكام قانون التجارة رقم ١٢ لسنة ١٩٦٦ وقانون الاسماء التجارية رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٣ وبيان ما يلي :

١ - هل ان (العنوان التجاري) المنصوص عليه في قانون التجارة هو نفس (الاسم التجاري) المنصوص عليه في قانون الاسماء التجارية . واذا كان الامر كذلك فهل يتوجب اتمام التسجيل بمقتضى الاصول المرسومه في قانون التجاره أم بمقتضى الاصول المبينة في قانون الاسماء التجارية .

٢ - اذا كان التسجيل يجب ان يتم بمقتضى قانون الاسماء التجارية ما هو حكم التسجيل السابق تم بمقتضى قانون التجارة وهل يكسب هذا التسجيل صاحبه حقاً في ملكية الاسم التجاري ام لا ؟ .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاقتصاد الوطني الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٠ وتلخيص النصوص القانونية يتبين ان (العنوان التجاري) الذي يتوجب تسجيله بمقتضى احكام المادة ٤٠ وما بعدها من قانون التجارة رقم ١٢ لسنة ١٩٦٦ هو العنوان الذي يتلف من الاسم الحقيقي او القالب الحقيقي للتاجر مع اية اضافة لا تحمل الغير على فهم خاطيء فيما يتعلق بهوية التاجر كما هو واضح من نص المادة ٤١ من هذا القانون .

اما (الاسم التجاري) الذي يتوجب تسجيله بمقتضى احكام قانون الاسماء التجارية رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٣ فهو الاسم الذي لا يشتمل على الاسم الحقيقي او القالب الحقيقي للفرد او الاسماء الحقيقية لجميع الشركاء المؤلفة منهم الشركة كما هو واضح من نص المادتين ٢ و ٣ من هذا القانون .

ولهذا فان (العنوان التجاري) المقصود في قانون التجارة هو خلاف (الاسم التجاري) المقصود بقانون الاسماء التجارية وينبغي ان يتم تسجيل اي منهما بمقتضى القانون الخاص به .

هذا فيما يتعلق بالنقطة الاولى اما فيما يتعلق بالنقطة الثانية فان تسجيل اي اسم تجاري بالمعنى المتقدم ذكره يتم بمقتضى قانون التجارة لا يكون له اثر قانوني ولا يترتب عليه اكتساب صاحبه الحق بهذا الاسم .

هذا ما تقرره بالاكثرية في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صادر ١٩٧٠/٤/٢

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مخالف	المستشار الحقوقي	عضو محكمة	رئيس محكمة التمييز	تفسير القوانين
مستدوب وزارة	لرئاسة الوزراء	التمييز	رئيس محكمة التمييز	
الاقتصاد الوطني	شكري المهدي	بشير الشريفي	موسى الساكت	علي مسمار
يوسف الطراونة				

قرار مخالفة - لقرار ديوان التفسير رقم (١٠)

صادر بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢

اخالف رأي الاكثرية المحترمة للاسباب الاتية : -

١ - فيما يتعلق بالنقطة الاولى (حول الاسم التجاري والعنوان التجاري) يقصد بالعنوان التجاري - التسمية التي يستعملها التاجر لظهور تجارته الى الغير ، ويتألف هذا العنوان حسب منطوق المادة (٤٠) من قانون التجارة الاردني من اسم التاجر ولقبه .

ولقد نصت القوانين على عدم التفريق بين الاسم التجاري والعنوان التجاري وانما توجد هناك تفرقة بين الاسم التجاري والاسم المدني .

فالاسم التجاري - يعتبر من عناصر المتجر غير المادية ويجوز التفرغ عنه مع المتجر بعكس الاسم المدني ، فهو غير قابل للتقويم بالمال ولا يقبل مبدئياً التفرغ « ص ٢٢٣ انطاكي » وليس من الضروري ان يتألف العنوان التجاري من اسم التاجر الحقيقي ولقبه الحقيقي كما جاء في قرار الاكثرية المحترمة .

واعزز رأيي حول هذه النقطة استناداً الى ما جاء في كتاب الحقوق التجارية البرية « بالمؤلف رزق الله الانطاكي ص ٢٢٣ » حيث يقول وليس من الضروري ان يكون الاسم التجاري هو نفس الاسم الذي يحمله التاجر وقد ورد في الصفحة (٣٥٩) من كتاب القانون التجاري المصري للدكتور (اكثم امين الحولي) ما يلي « ويتضح من هذا النص ايضاً ان القانون يسوى بين الاسم التجاري والتسمية التجارية ويجري عليهما نفس الاحكام » والمقصود بالتسمية التجارية هنا العنوان التجاري وفي الصفحة (٣٦٠) من نفس المؤلف يقول الدكتور وهكذا نرى انه ليس صحيحاً ان التسمية وهي (العنوان التجاري) تخضع لقواعد قانونية مختلفة عن احكام الاسم التجاري وذلك لان التسمية التجارية ليست سوى صورة خاصة من الاسم التجاري .

وفي الصفحة (٣٦٢) من نفس الكتاب فقرة (٤٠٢) يقول الدكتور :

« وما دما قد رأينا ان التسمية التجارية ليست سوى صورة خاصة من الاسم التجاري فان احكام حماية الاسم التجاري تنطبق عليها جميعاً وعلى ذلك تتمتع التسمية التجارية (والتي هي العنوان التجاري) بالحماية الجنائية في دائرة مكتب القيد » والمقصود بمكتب القيد هنا مكتب امين السجل التجاري : (واذا كان السائد في الفقه هو ان التسمية التجارية لا تتمتع بحماية جنائية فرد ذلك التأثير بالتفرقة المقول بها بين الاسم والتسمية ويلاحظ هذا الرأي ما جاء في الفصل الثالث من قانون التجارة الاردني المادة (٢٤) منه عندما قالت :

« كل تاجر او مؤسسة تجارية له او لها مركز رئيسي خارج المملكة وفرع او وكالة في المملكة يجب تسجيل اسمه او اسمها خلال الشهر الذي يلي فتح الفرع او الوكالة في السجل التجاري الخ - نص المادة » .

يستدل من هذا ان سجل التجارة هو المكان المعد لتسجيل اسماء المؤسسات التجارية فيه وبمقارنة هذا النص مع نص المادة (٤٩) من نفس القانون والتي تنص « على انه اذا استعمل عنوان تجاري باية صورة خلافاً للاحكام المدرجة في هذا الفصل فللدي الشأن ان يطلبوا منع استعمال ذلك العنوان التجاري او شطبه ان كان مسجلاً » .

وقد ورد في الاسباب الموجبة لقانون التجارة نص يفيد بأن مشروع هذا القانون قد اقتبس من قانون التجارة السوري ليحقق غرضاً من الأغراض التي تسعى اليها جماعة الدول العربية ومن توحيد التشريع في البلاد العربية جمعاء، وحيث ان الفصل الثاني والثالث من قانون التجارة الاردني قد اقتبس من احكام قانون التجارة السوري وبما ان قانون التجارة السوري لا يفرق بين الاسم التجاري والعنوان التجاري وذلك حسب ما ورد في نص المادة (٤٥) فقرة (أ) وهي نفس متدوّن المادة (٤١) من قانون التجارة الاردني .

يتضح من كل ما تقدم ان العنوان التجاري هو نفسه الاسم التجاري . ولا يربط بينهما اى تفرقة وعلى هذا الاساس فان احكام العنوان التجاري تنطبق احكام الاسم التجاري لانها متطابقة وتكون قانونياً واحداً .

٢ - اما فيما يتعلق بالنقطة الثانية من قرار ديوان التفسير فاني اختلف ايضا على الاثر الذي يترتب عن ايرادها هو آت : ان قانون التجارة الاردني رقم (١٢) لسنة ١٩٦٦ هو قانون لاحق في تدرج احكام الاسم التجارية رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٣ قد ألغى جميع الاحكام المخالفة له وذلك بنفس المادة (٤٧٩) فقرة (أ) بند (د) فيكون قد ألغى فيما قانون الاسماء التجارية حيث ان احكام القانون العام قد تضمنت احكام العنوان التجاري الذي هو نفسه الاسم التجاري حسب ما تقدم .

ودليل آخر يعزز الرأي بوجوب تطبيق احكام القانون العام فيما يتعلق بالتسجيل واعداً الاولوية في التطبيق ما ذهبت اليه المادة (٤٧٩) نفسها فقرة (٢) بند (د) عندما قالت : « توفى او ناسج التجار واسماءهم وسجلهم التجاري بمقتضى احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه خلال مدة اقصاها اربعة اشهر من تاريخ العمل به » وبما ان سجل التجارة هو اداة لا شهر يقتصد بها جعل محتوياته نافذة في حقت الغير فان جميع التسجيلات التي تتم بموجبه ووفق احكامه هي التسجيلات القانونية الصحيحة والتي يترتب بالتالي اثارها قانونياً هامة .

وحيث ان سجل الاسماء التجارية كان يحقق نفس الغاية التي يحققها الان سجل التجارة فيما يتعلق بالتسجيل فانه يعتبر ملغى ضمناً بموجب قانون سجل التجارة الجديد وهو السجل البديل قانونياً له . وبما يؤكد هذا الرأي ما ورد في كتاب الدكتور الخولي صفحة (٣٥٢) عندما قال :

« اذا قيد الاسم التجاري في السجل التجاري وشهر وفقاً للاصول الخ . . نص المادة فان هذا التسجيل هو الذي يكسب صاحبه ملكية الاسم التجاري ولا يجوز بالتالي لغيره استعمال هذا الاسم - وذلك لان الاسم التجاري في القانون المصري يقابل عندنا العنوان التجاري بالاضافة انه لا يوجد اية تفرقة بين الاسم التجاري والعنوان التجاري في القانون المصري » .

التاريخ ١٩٧٠/٤/٢

عضو مخالف

مندوب وزارة الاقتصاد الوطني

يوسف الطراونه

قرار رقم (١١)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٠/٢/٢١ رقم ض ١٥٧٥/١١/ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة التاسعة من قانون الضريبة الاضافية المؤقتة رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ وبيان ما اذا كان حكمها ينطبق على ما تستهلكه دائرة الاوقاف من كهرباء رغم ما تتمتع به من إعفاء من الضرائب بمقتضى المادة السابعة من قانون الاوقاف رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦ .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الموجه لوزير المالية بتاريخ ٦٩/١٢/٣ وكتاب وزير المالية الموجه لوزير الاوقاف والمراسلات الاخرى المرفقة بهما وتدقيق النصوص القانونية يتبين :

١ - ان المادة التاسعة المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (تفرض ضريبة مقدارها فلس واحد عن كل كيلوان/ ساعة من التيار الكهربائي المستهلك في المماكة من انتاج شركات الكهرباء والبلديات والشركات الصناعية) .

٢ - ان المادة السابعة من قانون الاوقاف رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦ تنص على ما يلي (تعفى كافة معاملات واملاك الوقف من الضرائب والرسوم والطوابع على اختلاف انواعها ويستثنى من ذلك الضرائب المتحققة على الاملاك التي لا تستغل من قبل دائرة الاوقاف مباشرة والضرائب التي تحقق على المستأجرين سواء كانت لجهة الخزينة ام البلديات) .

ومن هذا النص الاخير يتضح ان واضح القانون اعفى دائرة الاوقاف من كافة التكاليف المالية التي تفرض باسم (ضريبة) مهما كان نوعها باستثناء ما يلي :

١ - الضرائب المتحققة على الاملاك التي لا تستغل من دائرة الاوقاف مباشرة .

٢ - الضرائب التي تحقق على مستأجري املاك الوقف .

وحيث ان التكاليف المالي المنصوص عليه في المادة التاسعة من قانون الضريبة الاضافية المشار اليه قد فرض باسم (ضريبة اضافية) ، فان ما يترتب على ذلك ان دائرة الاوقاف تعتبر معفاة من هذه الضريبة عما تستهلكه من تيار كهربائي في املاكها المستغلة من قبلها مباشرة .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر ١٩٧٠/٤/٢

مندوب وزارة الاوقاف	عضو المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء	عضو عضو محكمة التمييز	عضو رئيس محكمة التمييز الثاني	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز الاول
عبد الوهاب الموصلي	شكري المهدي	بشير الشريقي	موسى النماكت	علي منهار

هكذا من المأهول

قرار رقم (١٢)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

○○○○

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٧٠/٣/٧ رقم ١٩٨٣/١٠/٢١٠ المعطوف على كتابته المؤرخ ١٩٧٠/٢/١٠ رقم ١٣٥٢/١٠/٢١٠ . اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير نظام موظفي المؤسسة الاقليمية الاردنيه رقم ٩٧ لسنة ٩٦٥ وبيان ما اذا كان تعيين مستخدمي هذه المؤسسة او موظفيها غير المصنفين في وظائف مصنفه يعتبر انتهاء لخدمتهم السابقة لتصنيف بحيث يستحقون المكافأة المنصوص عليها في المادة ٦٢ من هذا النظام ام لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب مدير عام المؤسسة المذكورة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/١/١٧ وتلحق النصوص القانونية يتبين :

- ١ - ان المادة ٨٨ من النظام المطلوب تفسيره تنص على ما يلي (تعتبر خدمة الموظف منتهية في احدى الحالات التالية على ان تراعى في ذلك احكام هذا النظام) :
 - أ - الاستقالة او فقد الوظيفة .
 - ب - الغاء الوظيفة .
 - ج - عدم الياقة من الوجهه الصحية .
 - د - فقد الجنسية الاردنية .
 - هـ - الحيس بناء على حكم اصدرته محكمة اردنية مختصة للمدة التي يراها المدير العام ضارة بمصلحة العمل .
 - و - العزل .

- ٢ - ان المادة ٦٢ من نفس النظام تنص على ما يلي (الموظفون الذين تنتهي خدمتهم من المؤسسة لأي سبب كان ماعدا العزل والاستقالة وفقد الوظيفة يستحقون مكافأة بمعدل راتب شهري عن كل سنة خدمة متواصلة شريطة ان يكون قد تم ستة اشهر متواصلة او اكثر في الخدمة ، ويستحق مكافأة عن كسور السنة بنسبة ما قضاها منها في الخدمة) .

ومن ذلك يتضح ان الشارع اعتبر خدمة موظفي المؤسسة منتهية في حالات محددة وهي الحالات التي تنقطع بها رابطة التوظيف .

ونحيث ان تعيين المستخدم او الموظف غير المصنف في وظيفة مصنفه لا يدخل في نطاق اي من حالات انتهاء الخدمة المشار اليها انفا ولا يعد وان يكون تعديلا لوضع الموظف او المستخدم القانوني والمالي مع الابقاء على رابطة التوظيف .

فان ما يترتب على ذلك ان هذا التعيين لا يعتبر انتهاء للخدمة بالمعنى المنصوص عليه في المادة ٦٢ من النظام موضوع التفسير ، وبالتالي فلا يستحق المستخدم او الموظف غير المصنف المكافأة المبحوث عنها في هذه المادة عن خدمته السابقة لتصنيفه وانما تطبق بحقه احكام الفقرة (ب) من المادة ١٧ من قانون التقاعد .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر ١٩٧٠/٤/٢

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب رئيس الوزراء	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز	بتفسير القوانين
المدير العام للمؤسسة الاقليمية الاردنية	لرئاسة الوزراء	التمييز	الثاني	رئيس محكمة التمييز الاول
محمد خلف	شكري المهدي	بشير الشريقي	موسى الساكت	علي مسمار



هكذا من المأهول